حابي HAPI JOURNAL
نشرة تصدر عن بوابة حابي - العدد 419 الاثنين 29 أغسطس 2022

في لقاء مدبولي وعبد الله أمس

إجراءات مقترحة بين الحكومة والمركزي للتعامل مع الوضع الاقتصادي الراهن

حابي

التقى الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، أمس، حسن عبد الله، محافظ البنك المركزي، لاستعراض عدد من الملفات الاقتصادية.

وخلال اللقاء، تم استعراض أهم المؤشرات الخاصة بالسياسة النقدية والانعكاسات المتوقعة للقرارات الأخيرة الصادرة من البنك المركزي حول إلغاء الحدود القصوى لعمليات الإيداع للأفراد والشركات بفروع البنوك وماكينات الصراف الآلي، التي كان يتم العمل بها ضمن التدابير الاحترازية المتخذة لمواجهة آثار جائحة كورونا.

كما تطرق اللقاء إلى عدد من الإجراءات المقترحة، في إطار زمني محدد، للتعامل مع الموقف الاقتصادي الحالي، وتداعيات الأزمة العالمية، وبما يضمن التكامل والتنسيق التام في السياسات المالية والنقدية.

كما أطلع محافظ البنك المركزي، رئيس الوزراء، على موقف تفعيل قرار استثناء مستلزمات الإنتاج ولوازم التشغيل من العمل بنظام الاعتمادات المستندية، واستعراض أهم الجهود المبذولة في هذا الشأن، تنفيذًا لتوجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي، بدعم قطاع الصناعة. كما تمت مناقشة السياسات المقترحة للتعامل مع هذا الملف مستقبلًا، بما يضمن توافر مختلف المنتجات في الأسواق المحلية، واستمرار دورة عجلة الإنتاج والاقتصاد.

وتطرق اللقاء أيضًا، إلى الجهود الحالية المبذولة من الحكومة لتحسين مناخ الاستثمار، وتنشيط مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد، والأهداف الاقتصادية المستهدفة خلال الفترة المقبلة.

وفي ختام اللقاء، تم التأكيد على أهمية اللقاءات المستمرة والتشاور الدوري حول السياسات الاقتصادية المطلوبة لمواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، وبما يضمن استمرار التنافس بين السياسات المالية والنقدية.

الدكتور مصطفى مدبولي
رئيس مجلس الوزراء

حسن عبد الله القائم بأعمال محافظ البنك المركزي المصري

تفعيل قرار استثناء مستلزمات الإنتاج ولوازم التشغيل من العمل بنظام الاعتمادات المستندية

تتفاوض مع 20 صندوقًا غربيًا وخليجيًا

خزنة تستهدف 100 مليون دولار تمويلات جديدة خلال 2023

دراسة الاستحواذ على شركات صغيرة أو حصص من أخرى كبيرة بنفس القطاع

إسلام سالم

قال عمر صالح، الرئيس التنفيذي والمؤسس لشركة خزنة، إن الشركة تعمل منذ عامين فقط إلا أنها نجحت في جمع تمويلات بنحو 50 مليون دولار استثمارات من كبار المستثمرين بالولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوربي ودول الخليج بجانب مستثمرين محليين، مؤكدًا استهداف الشركة جمع 100 مليون دولار جديدة خلال 2023.

وكانت شركة خزنة قد أعلنت نهاية مارس الماضي، عن حصولها على تمويل بقيمة 38 مليون دولار في جولتها الاستثمارية (Series A)، بقيادة صندوق كونا كابيتال، بالشراكة مع ليبندابل، حيث شارك في التمويل أيضًا كل من Nclude، سنيد، الجبير هينشرز، أكسون هينشرز لاب، ديسربتك، خوارزمي هينشرز، AB Ac-celerator، و4 فينشرز وغيرها.

وأضاف صالح، في تصريحات خاصة لحابي، أن الشركة تتفاوض حاليًا مع عدد كبير من الصناديق الخليجية والغربية يربو على 20 صندوقًا، وبعض تلك المفاوضات وصلت لمراحل متقدمة إلا أنه من الصعب الكشف عن أسماء تلك الصناديق قبل إتمام الاتفاق بشكل نهائي.

وأكد الرئيس التنفيذي والمؤسس لشركة خزنة أن الشركة تستهدف بداية رحلتها التوسعية خارج مصر عبر بوابة السعودية، ليتم تقديم نفس الخدمات التي توفرها الشركة في مصر، موضحًا أن الشركة اتخذت عدة خطوات وسيتم الإعلان عن تطورات ملموسة قبل نهاية العام الجاري.

وقال إن شركة خزنة تدرس فرصًا للاستحواذ على شركات صغيرة بالكامل أو جزء من شركات أخرى كبيرة تعمل في نفس قطاع خزنة وهو الخدمات المالية، منوهًا أن فكرة جذب استثمارات كبيرة والحصول على تمويلات بأحجام ضخمة ليس بالأمر السهل خاصة خلال العام الجاري بعكس 2021، وبالتالي أصبحت الشركات التي تمتلك وضعًا ماليًا جيدًا تنظر وتقيّم فرص التوسع عبر الاستحواذ، بجانب خططها التقليدية.

عمر صالح الرئيس التنفيذي والمؤسس لشركة خزنة

قفزت إلى نحو 28 مليار دولار

الودائع الخليجية تستحوذ على أكثر من 80% من الاحتياطي الأجنبي

هاني جنينة: الودائع قصيرة الأجل قابلة للتجديد .. وهناك خطة لتحويل جزء منها لاستثمارات

باره عريان

كشف أحدث التقارير الصادرة عن البنك المركزي المصري عن ارتفاع إجمالي ودائع دول الخليج السعودية والإمارات والكويت وقطر إلى نحو 28 مليار دولار بنهاية مارس الماضي، بعدما حصل البنك المركزي المصري على ودائع خليجية قصيرة الأجل بقيمة 13 مليار دولار خلال الربع الأول من العام الجاري، توزعت بواقع 5 مليارات دولار من الإمارات، ومثلها من السعودية، إضافة إلى 3 مليارات دولار من قطر.

وأضاف أن ذلك يأتي بخلاف الودائع الإجمالية 14.9 مليار دولار، وتنقسم إلى 5.3 مليارات دولار للسعودية، و5.66 مليارات دولار للإمارات و4 مليارات دولار للكويت.

يذكر أن أرصدة الاحتياطي سجلت 33.143 مليار دولار بنهاية شهر يوليو الماضي، وكانت تقدر بنحو 37.082 مليار دولار في نهاية مارس 2022، وبالتالي، مثلت الودائع الخليجية نحو 84٪ من أرصدة الاحتياطي في يوليو، و75٪ من أرصدة الاحتياطي في مارس.

قال هاني جنينة، الخبير الاقتصادي والمحاضر بكلية إدارة الأعمال في الجامعة الأمريكية، إن تلك المؤشرات تعكس أن الاحتياطي النقدي ليس في الوضع الأمثل، ولكنه أفضل وضع لعبور المرحلة الحالية، موضحًا أنه طالما أن هذا الاحتياطي متاح أو قابل للاستخدام يتم تصنيفه كاحتياطي نقدي، وذلك بغض النظر عن مصدره، سواء كان مُمَثلًا للبنك المركزي أو ناتجًا عن ودائع خليجية خاصة أنها قابلة للتجديد وسبق بالفعل تجديدها أكثر من مرة، فضلًا عن خطط تحويل جزء من هذه الودائع إلى استثمارات.

وأشار إلى أن الهدف الأساسي من الاحتياطي أن يكون متاحًا في الأمد القصير، ليتم التدخل من خلاله في حال حدوث أزمة في ميزان المدفوعات، أو مستحقات الدين، أو الدفاع عن سعر الصرف، وذلك وفقًا لقواعد السياسة النقدية.

هاني جنينة الخبير الاقتصادي والمحاضر بكلية إدارة الأعمال في الجامعة الأمريكية

دراسة بدائل أخرى لاستيفاء شروط القيد بالبورصة

حزمة أسباب وراء عدم تغطية اكتتاب نادي غزل المحلة

رنا ممدوح

حدد رؤساء شركات ومتعاملون بسوق المال أسباب عدم اكتمال تغطية شريحة الطرح العام لنادي غزل المحلة لكرة القدم.

وبلغ إجمالي كميات الأوامر المسجلة بسوق الصفقات الخاصة استجابة للاكتتاب العام في أسهم زيادة رأس المال المصدر لنادي شركة نادي غزل المحلة لكرة القدم بنهاية فترة الاكتتاب ختام جلسة الأمس 17.609 مليون سهم، بنسبة تغطية 17.9%.

وكانت الشركة قد أعلنت في وقت سابق أنه في حالة عدم تغطية الاكتتاب خلال المدة المحددة يجوز لكل مكتتب في هذه الحالة طلب رد مبالغ الاكتتاب التي دفعها وعلى الشركة الالتزام برد هذه المبالغ كاملة بما فيها مصاريف الإصدار فور طلبها خلال سبعة أيام عمل وفقًا لنص المادة 28 من اللائحة التنفيذية لقانون سوق المال 95 لسنة 1992.

رأى شوكت المراغي العضو المنتدب لشركة برايم لتداول الأوراق المالية، أن توقيت طرح نادي غزل المحلة لكرة القدم للاكتتاب العام كان غير مناسب، في ظل الأزمات التي واجهها سوق المال نتيجة زيادة معدلات التضخم وارتفاع معدلات الفائدة التي أدت إلى سحب أغلب سيولة الأفراد إلى القطاع المصرفي.

وحدد المراغي أيضًا أربعة أسباب أساسية وراء عدم استكمال تغطية شريحة الاكتتاب العام لنادي غزل المحلة على الرغم من تغطية الاكتتاب الخاص في فترة وجيزة، من ضمنها قرار مد فترة الاكتتاب عن ما تم إعلانه أول مرة في نشرة الاكتتاب موضحًا أن ذلك بعث إشارة سلبية للمتعاملين.

الجدير بالذكر أنه تم مد فترة سريان الاكتتاب من 1 يوليو إلى 14 أغسطس ثم إلى 28 أغسطس.

وقال إن شروط القيد والتداول المطبقة على الشركات تحت التأسيس كانت من ضمن التحديات التي أثرت في عدم قدرة الشركة على استيفاء شروط القيد بالبورصة، نظرًا لعدم توافر شرطي وجود 1000 مساهم ورأسمال بقيمة 200 مليون جنيه.

ولفت العضو المنتدب لشركة برايم لتداول الأوراق المالية، إلى أن السبب الرابع وراء عدم تغطية الاكتتاب العام لنادي غزل المحلة هو القيود المفروضة على بعض المؤسسات والصناديق في حالة استثمارها بشركات تحت التأسيس، وغير المدرجة.

وأضاف المراغي أن من ضمن الأسباب أيضًا هو قلق المستثمرين الأفراد وبعض المؤسسات من الدخول في شركة تحت التأسيس وتحتاج إلى مدة زمنية لا تقل عن شهرين لاستكمال إجراءات قيدها، وبدء تداولها في السوق الثانوية.

وقال إن بنك الاستثمار برايم كابيتال يدرس مع شركة نادي غزل المحلة لكرة القدم بدائل أخرى للإسراع من استيفاء إجراءات قيدها بالبورصة.

وفي نهاية ديسمبر الماضي، اكتملت تغطية الاكتتاب الخاص لشركة غزل المحلة لكرة القدم بقيمة 37 مليون جنيه، وتوزعت بواقع 20 مليون جنيه لمؤسسات وأفراد مصريين، و17 مليون جنيه لمستثمرين عرب.

ومن جانبه قال محمد فتح الله، العضو المنتدب لشركة بلوم مصر لتداول الأوراق المالية، إن التوقيت الذي طرحت فيه شريحة الاكتتاب العام لنادي غزل المحلة لكرة القدمة غير ملائم.

وأرجع فتح الله ذلك إلى أن المؤسسات تهتم بشكل أكبر بالقنص بحصص في اكتتاب الكيانات الكبرى عن الشركات الناشئة لتغطية مطالب جميع عملائها.

وأضاف أن خطط شريحة الأفراد في الفترة الراهنة تركز على بعض أسهم المؤشر السعيني لتلبية احتياجاتهم في جني الأرباح خاصة بعد انتعاش البورصة في الفترة الأخيرة.

وأكد العضو المنتدب لشركة بلوم مصر لتداول الأوراق المالية أن شرط توفير 1000 مساهم ضمن إجراءات قيد الشركات تحت التأسيس يعد عائقًا ساهم بصورة أساسية في عدم استكمال الاكتتاب العام، متوقعًا أن يقوم رئيس الرقابة المالية خلال الفترة القادمة بتعديله.

شوكت المراغي العضو المنتدب لشركة برايم لتداول الأوراق المالية

محمد فتح الله العضو المنتدب لشركة بلوم مصر لتداول الأوراق المالية

شوكت المراغي: التوقيت والحجم وشروط وقيود طرح الشركات تحت التأسيس.. أهم الأسباب

محمد فتح الله: المؤسسات تهتم بشكل أكبر باقتناص حصص في اكتتاب الكيانات الكبرى

أهم الأخبار

اضغط على العناوين

إعمار مصر للتنمية تستحوذ على 25% من إيجل هيلز مصر لإدارة المشروعات

اتفاقية تعاون بين البنك العربي الإفريقي وجهاز تنمية المشروعات بقيمة 200 مليون جنيه

نمو الصناعات التحويلية في مصر بنسبة 6.6% خلال يونيو

سهم CIB يفقد 1.29% ويقود مؤشر البورصة الرئيسي للتراجع 1% بالختام

المالية تدعو لسداد أول الضريبة قبل نهاية أغسطس للإعفاء من 65% من مقابل التأخير

يشترط تدشين مراكز صيانة ضمن قواعد أخرى

سوق السيارات تجدد مطالب إلغاء ضوابط الإفراج عن السيارات المستوردة

شاهندة إبراهيم

أكد منتصر زيتون، عضو مجلس إدارة شعبة السيارات بالاتحاد العام للغرف التجارية، أن قرار رقم 9 الصادر عن وزارة التجارة والصناعة والخاص بضوابط الإفراج الجمركي عن المركبات المستوردة مجحف للكيانات العاملة في السوق.

وأضاف زيتون في تصريحات خاصة لنشرة حابي جورنال، أن القرار يؤدي إلى احتكار سلعة السيارات لصالح الوكلاء المحليين، واعتبر مطالبة المستوردين بتقديم الخدمات التي توفرها الكيانات العاملة في السوق، بأنه أمر غير قابل للتنفيذ.

وتابع قائلًا: "هل يجوز مطالبة مستورد لعدد من السيارات بتدشين سلسلة مراكز صيانة على مستوى الجمهورية وبتناقض السيارة فما هو دور الوكيل إذن؟".

ويرى أن الجدوى الاقتصادية لهذا القرار تتحقق في حالة لو تم إضافة بند "للسيارات التي لا يوجد لها وكيل في مصر".

وكانت وزارة الصناعة والتجارة قد أصدرت قرارًا بتحديد اشتراطات الإفراج عن سيارات الركوب من الفئة M1 الواردة للإنجار حتى 7 مقاعد بخلاف السائق في بنايرالماضي.

وتضمن القرار ضرورة احتواء السيارة المستوردة على عدد 2 وسادة هوائية على الأقل، والتزام المستوردين بتوفير قطع الغيار الأساسية ذات الصلة بجداول الصيانة الاستيراد، لافتًا إلى أن أسعار السيارات ارتفعت بما لا يقل عن 25% منذ بداية العام.

وطالب الكمونى، المهندس أحمد سمير وزير التجارة والصناعة، بضرورة مراجعة ضوابط استيراد السيارات، مشيرًا إلى أن القرار رقم 9، عرقل عمليات الاستيراد والإفراج عن بعض الشحنات التي وصلت للموانئ المصرية بسبب عدم حصول بعض المستوردين على موافقات مسبقة تفيد التزامهم بضوابط الاستيراد التي نص عليها القرار.

وتطرق إلى أن المعارض أصبحت لا تستطيع تلبية طلبات العملاء، مع الاستمرار في تحمل أعباء وتكاليف التشغيل من رسوم خدمات ومرافق وأجور وتأمينات وغيرها.

وذكر الكمونى، أن أعداد سيارات الركوب الجديدة المرخصة في مصر، تراجعت بشكل ملحوظ بنسبة تصل إلى 43%، عند 11.513 ألف سيارة في مختلف وحدات المرور خلال يوليو الماضي، مقابل 20.83 ألف سيارة الشهر نفسه من العام السابق.

منتصر زيتون عضو مجلس إدارة شعبة السيارات بالاتحاد العام للغرف التجارية

الدكتور صلاح الكمونى عضو مجلس إدارة الاتحاد العام للغرف التجارية

منتصر زيتون: القرار 9 مجحف وغير قابل للتنفيذ ويعزز الاحتكار

صلاح الكمونى: الأسعار ارتفعت 25% منذ بداية العام.. والسيارات المرخصة تراجعت إلى النصف

الصادرة من الشركات المنتجة بحيث تغطي بحد أدنى نسبة 15% من عدد المركبات، كما نص على تواجد مراكز صيانة بحيث تغطي التوزيع الجغرافي وتكون متناسبة مع عدد السيارات المباعة سنويًا بالسوق المحلية.

وأكد الدكتور صلاح الكمونى، عضو مجلس إدارة الاتحاد العام للغرف التجارية ، في بيان أمس أن قرار وزارة الصناعة والتجارة رقم 9 لعام 2022، تسبب في تقييد عمليات